# الأطفال الفلسطينيون
# والاعتقالات العسكرية

نيسان 2014

gate 48 PALESTINE Link STICHTING DEMOCRATIE EN MEDIA DE INITIATIEVEN

التقرير معدّ من قبل فريق من الخبراء الهولنديين ذوي تخصصات متعددة، ويتعلق بممارسات وأثر الاعتقال والاستجواب والاحتجاز و محاكمة الأطفال الفلسطينيين من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية

# مقدمة

الهدف من هذا التقرير هو الطلب من الحكومة الهولندية، وخاصة وزيرها للشؤون الخارجية، أن تولي اهتماما خاصا لممارسات وأثر الاعتقال والاستجواب والاحتجاز و محاكمة الأطفال الفلسطينيين من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية. ويحث هذا التقرير الوزير من خلال علاقاته مع السلطات الإسرائيلية والفلسطينية وإن أمكن في سياق الاتحاد الأوروبي، على تعزيز فكرة أن الاعتقالات و الاستجوابات والاحتجازات والمحاكمات للأطفال الفلسطينيين من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية لا بد أن تلتزم بحقوق الطفل المعترف بها دولياً والمعايير المرتبطة بتلك الحقوق.

# ملخص


بناء على طلب مؤسسة بوابة 48 - منصّة لإسرائيليين ناقدين في هولندا، ومؤسسة تواصل مع فلسطين، قام فريق من خبراء هولنديين ذوي تخصصات متعددة بزيارة الى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، وذلك من الثالث والعشرين من كانون الأول وحتى الأول من كانون الثاني ( 2013). وأتت هذه الرحلة بشكل جزئي كاستجابة لتقارير منددة بالخطر معدة من قبل منظمات اسرائيلية وفلسطينية ودولية، بما فيها اليونيسيف. وكان الغرض من الزيارة هو الحصول على صورة دقيقة لممارسات الاعتقال والاستجواب والاحتجاز و محاكمة الأطفال الفلسطينيين المتهمين من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية بارتكابهم الجرائم. واهتم فريق الخبراء بشكل خاص بكيفية تأثيرهذه الممارسات على الأطفال المتهمين وكذلك على أسرهم ومجتمعاتهم. وعلى وجه التحديد، تم وضع مجموعة من التوصيات للحكومة الهولندية، ليتم استخدامها بالتشاور مع الحكومة الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية وذلك لتحسين معاملة الأطفال الفلسطينيين و ضمان احترام حقوقهم المعترف بها دوليا.

وقد أجرى فريق الخبراء مقابلات مع عدد كبير من المجموعات وهي: أطفال وأولياء أمورهم، ومعلمو المدارس ، والمحامون العاملون على تقديم مساعدة قانونية للأطفال الفلسطينيين، والمهنيون الذين يقدمون خدمات صحة نفسية لهؤلاء الأطفال ، فضلا عن ممثلين عن اليونيسيف والسلطة الفلسطينية ، ومنظمات غير حكومية دولية تعنى بالأطفال و حقوق الإنسان وممثلين الحكومة الهولندية ( في رام الله وتل أبيب). وحضر الفريق عدد من جلسات المحكمة العسكرية في الضفة الغربية، وتحدث أعضاء منه مع متحدث باسم السلطات العسكرية الإسرائيلية. على الرغم من العديد من المحاولات و الطلبات، لم يتمكن الفريق من التحدث مع أي ممثل عن الحكومة الإسرائيلية أو أعضاء البرلمان الإسرائيلي.

بناء على ملاحظات ومقابلات الفريق الخاصة، بالإضافة للملاحظات الختامية للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل فيما يتعلق بإسرائيل[1]، وتقرير اليونيسيف الأخير[2]، وغيرها من المنشورات والمعلومات[3]، وصل فريق الخبراء إلى نتيجة مفادها أن معاملة الأطفال الفلسطينيين المتهمين بارتكاب الجرائم من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية يمثل انتهاك واستخفاف نظامي ومنهجي خطير لحقوق هؤلاء الأطفال. هذا الأسلوب من المعاملة له أيضا تأثير سلبي كبير على حياة الأطفال المتضررين وأسرهم و مجتمعاتهم المحلية.مما يثير العديد من التساؤلات حول حقوق الأطفال وأسرهم.

لا يمكن فصل ممارسات الاعتقال والاستجواب والاحتجاز و محاكمة الأطفال الفلسطينيين من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية عن سياقها العام، وبوجه الخصوص، الاحتلال العسكري الذي يقارب الخمسين عاما للأراضي الفلسطينية من قبل إسرائيل. عدة


[1] لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل 2013

[2] اليونيسيف 2013

[3] الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال 2013، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال 2012، وفد بحث بريطاني 2012، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال 2011، بتسيلم 2011، قانون بلا حدود 2011.

هيئات دولية ذات سلطة وجدت أن أنشطة إسرائيلية محددة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ( مثل بناء الجدار ) مخالفة للقانون الدولي. مجلس الأمن الدولي، ومحكمة العدل الدولية، والصليب الأحمر الدولي، ومجلس حقوق الإنسان، ولجان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد أدانت صراحة هذه الأنشطة[4]. والحل الهيكلي للمشكلة هو إنهاء الاحتلال. في الواقع، فقد طلبت الأمم المتحدة صراحة من إسرائيل أن تفعل ذلك[5]. وذلك يحتاج أن يكون جزءاً من أي اتفاق ( سلام ) بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية. ويرى فريق الخبراء أنه في سياق محادثات السلام الحالية، على الحكومة الهولندية وحيث أمكن بالاقتران مع الاتحاد الأوروبي أن تطلب بإيلاء اهتمام خاص لمعاملة الأطفال الفلسطينيين على أيدي الجنود الإسرائيليين.

يجب أن يكون هناك سعي لإحداث تغييرات على المدى القصير للنظام الحالي للتوقيف والاستجواب و الاحتجاز للأطفال الفلسطينيين من قبل السلطات الإسرائيلية العسكرية، ولمحاكمتهم من قبل المحاكم العسكرية الإسرائيلية، و القانون الدولي المنطبق عليهم، مثل العهد الدولي الخاص لحقوق الطفل واتفاقية جنيف الرابعة.

المسؤولية الأساسية عن وضع حد لانتهاكات حقوق الطفل تقع على عاتق الحكومة الإسرائيلية. وفي رأي فريق الخبراء، فإن الحكومة الهولندية في علاقاتها مع الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية وحيثما أمكن في إطار الاتحاد الأوروبي، يجب أن تبذل أقصى جهد في المساهمة لإنهاء تلك الانتهاكات.

يحث فريق الخبراء الحكومة الهولندية، أولا وقبل كل شيء، وحيثما كان ذلك ممكنا، للتعبير صراحة عن قلقها إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل المرتبطة بممارسات الاعتقال والاستجواب والاحتجاز و محاكمة الأطفال الفلسطينيين من قبل السلطات الإسرائيلية. وحيثما أمكن ينبغي على ذلك أن يتم في إطار الاتحاد الأوروبي. ويجب على الحكومة الهولندية أيضاً أن تطلب من السلطات الإسرائيلية الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والتي صادقت عليها إسرائيل.

يقترح فريق الخبراء عددا من التدابير العملية التي يجب على الحكومة الهولندية أن توصي بها وتدعمها. وتشمل من بين أمور أخرى التدابير التالية، والتي هي ضرورية لضمان أن الاعتقال والاستجواب والاحتجاز و محاكمة الأطفال الفلسطينيين من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية لا بد أن تلتزم بحقوق الطفل المعترف بها دولياً والمعايير المرتبطة بتلك الحقوق:

1 . ضمان أن اعتقال واحتجاز وسجن الأطفال الفلسطينيين لا يتم إلا كحل أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة؛

2 . استبدال ممارسة الاعتقالات ليلا بنظام الاستدعاء. والتأكد من إخطار والدي الأطفال المعتقلين في غضون 24 ساعة بجعلهم على علم بموقع طفلهم، فضلا عن إمكانيات الزيارة، و إعطاء تصاريح لزيارة أبنائهم بشكل متكرر خلال فترة الاحتجاز؛

3 . اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تسجيل (توثيق audiovisual )عملية استجواب الأطفال وضمان وجود محامي الأطفال والوالدين أثناء عملية التحقيق. وأن لا يتم قبول أي وثائق اعتراف من قبل الأطفال كدليل في المحكمة إلا إذا تم الإعتراف أثناء مرافقة محامي الطفل أثناء التحقيق;.

4 . اتخاذ تدابير فعالة لتجنب الاحتجاز السابق للمحاكمة قدر الإمكان عبر تدابير بديلة واستخدام بكفالة متناسبة مع خطورة الجريمة المزعوم ارتكابها من قبل الطفل

5 . اتخاذ تدابير لضمان محاكمة الأطفال من قبل محاكم الأحداث العسكرية بما يتماشى مع المعايير الدولية السائدة؛

6. التأكد من أن الظروف المعيشية للأطفال الفلسطينيين في الاحتجاز تتفق مع المعايير الدولية، مع إيلاء اهتمام خاص للتعليم المناسب والرعاية الطبية والنفسية، والرياضة والترفيه، ووضع مراقبة مستقلة لعلاج هؤلاء الأطفال؛

7. دعم و تعزيز البرامج القائمة والمصممة لمساعدة التعافي البدني والنفسي و إعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال الفلسطينيين الذين يطلق سراحهم بعد أن تم القبض عليهم والتحقيق معهم واحتجازهم و محاكمتهم من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية. وينبغي أيضا دعم البرامج التي تساعد أسر هؤلاء الأطفال وتعزيزها.

يطلب فريق الخبراء من الحكومة الهولندية أن تطالب السلطات الإسرائيلية بدمج هذه التدابير الملموسة بطريقة قابلة للتحقق.

---

[4] طالع على سبيل المثال: قرار مجلس الأمن الدولي 242 (S/RES/242)، 22 تشرين الثاني 1967؛ قرار مجلس الأمن الدولي 446 (S/RES/446)، 22 آذار 1979؛ محكمة العدل الدولية لعام 2004، ص. 136؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 2001؛ قرار مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة 17/19، 10 نيسان 2012؛ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام 2013، الفقرة. 7.

[5] طالع: قرار مجلس الأمن الدولي 242 (S/RES/242)، 22 تشرين الثاني 1967.

# أعضاء فريق الخبراء

**البروفيسور ياب دوك - دكتوراه ( رئيس الفريق )**

أستاذ فخري لقانون الأسرة والشباب في جامعة أمستردام VU وعضو سابق في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1999 - 2007)، فضلا عن كونه رئيساً لتلك اللجنة في 2001-2007.

**الأستاذة الدكتورة كارين آرتس،**

أستاذ القانون والتنمية الدولية في المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية، لاهاي ، هولندا (جزء من جامعة ايراسموس روتردام ) .

**البروفيسور بيتر فان دير لان - دكتوراه**

أستاذ في جامعة أمستردام VU وكبير باحثي معهد هولندا لدراسة الجريمة وانفاذ القانون ( NSCR )

**ليندا فوختلاندر - ماجستير**

طبيبة نفسية للأطفال و المراهقين

**البروفيسور طون ليفارد - دكتوراه**

أستاذ قانون الطفل ( عضو في اليونيسف ) في كلية الحقوق بجامعة لايدن

**البروفيسور ميخا دي وينتر - دكتوراه**

أستاذ التربية الاجتماعية و سياسة الشباب في جامعة اوتريخت في كلية العلوم الاجتماعية .

**يانيك فان دن برينك ( الأمين )**

MA ماجستير ، مرشح دكتوراه ( قضاء الأحداث ) ، كلية الحقوق لايدن ، هولندا